

الذي زينا واختلاف جماع العقلاء بالأبرهان **ومستعمل من تالان المجرى**
على الأثر اللغوي في القدرة الوجودية كما تارة مثلا ما يقتصر بعضنا في
الآثار بقدر ما نه على قدرته في نفس ^{الذات} **بين الحكم على الأثر في الفرضية المجرى**
 في الواقع فالحكم الرجحان والاعتناء يكون اعتبارين **والأثر هو تلك التي**
تكون نبوت الصفة اذ ليس نبوت الموصوف فان لا يتبعه تحقيق في
نفس الموصوف كما ان الحكم الفرضي على الأفراد الفرضية وهو المعنى في الحقيقة
 حق بلا استثناء والحكم الفرضي على الأفراد الحقيقية وهو ايضا يمكن كالحكم على زود
 المجرى بازمه ومدوم على تقدير تقدم علمه والحكم الحقيقي على الأثر في الحقيقة
 وهو ممكن واقع والحكم الحقيقي على الأفراد والقدرة معدوم الوجود فيهما
 باطل بالصنورة بل الكليات التي ما ذكره **المصنف قال في الاضافات**
تحقق الماشيين في ذلك الاضافات وخلافه لا يتراخي بل يستدعي نبوت المدوم
 تحقيق المقام على وجه يتضح بالمرام ان الاضافات تطلق على معنيين كالأفراد
 المعنى المصدرى وهو المعنى النسبي لا يتحقق الا في الذهن ضرورية وان
 النسبية لا يعقل وجودها في الخارج ومن تال بوجودها فيه فقدرتها على
 ميديا وهو نوع تحقق الماشيين في الذهن فانها لا يتصورها العقلاء
 يتصور النسبية بينهما اصلا فالنسبة يلزم بتحقيق الماشيين في الذهن
 ولا شك في تبعيتها لها بالضرورة كما يعقل التبعية في الشيء للشيء
 الدليل ههنا هو الضرورة فكذلك ههنا الثاني منشاء المعنى المصدرى
 الصحيح لا يتزاعده وهو الاضافات الحقيقي الذي يكون مصداقا للصفة
 الاضافية انما يكون الوجود الخاص المنضم كما استدلنا تحقيقه فان الموصوف
 المنضم للحسب في الخارج ليس منتملا لاضافه واختلاف الحكم الا في

ولا شك ان فرج الوجود الموصوف وبعض من المشائين قد تزعموا اختلافا
 في اقسام الوجود الخاص والاشخص كالتماهيية وهم مطلقا غلطانا ضلعا
 وقد سبق مراتب في مفضلنا فلا يقيدنا ولا يجلب ان الاضافات الاضافية
 ههنا المعنى يتفرع على وجود الموصوف فقط ومنهم من تال ان الاضافات تفرع
 على وجود الموصوف فقط فلو يتوقف على وجود الصفة يلزم الدوران
 الاضافات الحقيقي اعني ما يكون منتملا لاضافه المصدرى انما يكون عبارة
 عن الوجود الخاص للصفة كما مر تحقيقه فلو رجع الدور على ظاهره وكلام ذلك
 القليل انما يكون في الاضافات الحقيقي دون المصدرى كما يتبادر عليه بسببه
 ويشعني على التامل فيه واما الخطأ فلا يدله بفرق بين المعنى الاضافي الاضافي
 ومنشأه من كان كالأثر في الأول واقتطاع بالثاني وفي الاضافات حركات
 الموصوف على وجه يتضح بالاضافه سواء كان الوجود نفس ذات الموضوع كما
 في تزاع القدر والتمييز عن ذات الانسان مثلا والذات مع نسبتها الى
 الوجود كما انما يتزاعدها كما كان عن تلك الذات مثلا او مع نسبتها الى الذات
 بالاستناد والجدل كما في انتراع الوجود عنها او مع نسبتها الى السائر كما من
 جهة المذكور كما في انتراع البقايين عنها او مع الوجود الخاص له كالف
 انتراع مفهومها بسودتها فان منشأه تلك الذات مع وجودها مع
 للمساواة كما مر تحقيقه من اوله وجوه اخرها ان المعنى على التامل في الاضافات
 مطلقا لا يستدعي وجود الموصوف فانه قد يكون سلبيا كما لا يقتضيه
 بالذات مثلا فان لا يثبت بعض نبوت المتبوع وهو الموصوف به حقيقة وكلا
 يلزم هذا القول انه خلافه لا يتراخي فان لا يستدعي وجود الموصوف فقط
 فان معناه الاضافات الاضافات على الاضافات حقيقة انما يكون في الذات

والاشياء